تفقد عدداً منها واطلع على سير الإجراءات الأمنية المتواصلة لتأمينها

العدواني يشيد بتعاون القائمين على الحسينيات

اللواء علي العدواني يتفقد عددا من الحسينيات في مختلف مناطق البلاد

رئيس قوة الإطفاء اللواء طلال الرومي مع وكيل وزارة الداخلية بالتكليف

قام وكيل وزارة الداخلية بالتكليف اللواء علي العدواني، بجولة تفقدية شملت عدداً من الحسينيات ومجالس العزاء في مختلف مناطق البلاد.

وقالت وزار الداخلية إن ذلك يأتي في إطار حرص الوزراة على تأمين الحسينيات ومجالس العزاء خلال شهر محرم، وضمن الجهود الميدانية المستمرة لمتابعة تنفيذ الخطط الأمنية والتنظيمية.

واطلع اللواء العدواني خلال الجولة على سير الإجراءات الأمنية المتواصلة لتأمين الحسينيات ومجالس العزاء، ومدى التزام الجهات الأمنية بخطط الانتشار الميداني، بما يضمن سلامة المشاركين وانسيابية الحركة وتنظيم المواقع وفق الإجراءات المعتمدة.

كما تفقد القوة المساندة من الحرس الوطني الكويتي وقوة الإطفاء العام، واطلع على آلية عمل الآلية المتنقلة التابعة لقوة الإطفاء العام، مشيداً بجاهزيتها ودورها في دعم الجهود الأمنية والوقائية.

وأكد اللواء العدواني أن توجيهات النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف، تشدد على مواصلة الجهود الأمنية وتكثيف التنسيق بين الجهات المختصة لضمان أمن وسلامة الجميع، مشيداً بتعاون القائمين على الحسينيات واللجان المنظمة.

وكانت قوة الإطفاء قالت إنه في إطار التعاون والتنسيق بين الجهات الأمنية، اجتمع رئيس قوة الإطفاء العام اللواء طلال الرومي مع وكيل وزارة الداخلية بالتكليف اللواء علي مسفر العدواني في النقطة الأمنية بمنطقة ضاحية عبدالله السالم لبحث ومناقشة الاستعدادات الأمنية والوقائية لتأمين الحسينيات ومجالس العزاء خلال شهر محرم.

وأضافت أن الاجتماع تناول سبل تعزيز الجاهزية الميدانية ورفع مستوى التنسيق بين قوة الإطفاء العام وقطاعات وزارة الداخلية بما يضمن توفير أعلى درجات السلامة والحماية لرواد الحسينيات وتطبيق اشتراطات الوقاية من الحريق وتوفير فرق الدعم والإسناد عند الحاجة.

كما تم التأكيد على أهمية استمرار التعاون المشترك وتكثيف الجهود لضمان سير المجالس في أجواء آمنة ومنظمة بما يحقق المصلحة العامة ويحفظ الأرواح والممتلكات.

وحضر الاجتماع عدد من القيادات من قوة الإطفاء العام ووزارة الداخلية.

بعد صدور مرسوم بقانون بالموافقة على الاتفاقية التي وقعت بين البلدين مطلع فبراير هذا العام

تعاون عسكري رسمي بين الكويت ومصر يشمل 15 مجالا

تعاون كويتي - مصري وتنسيق على كل المستويات

صدر مرسوم بقانون رقم 82 لسنة 2025 بالموافقة على اتفاقية بين حكومة الكويت وحكومة جمهورية مصر العربية في مجال التعاون العسكري، تم توقيعها في مدينة القاهرة بتاريخ 2 فبراير 2025.

ونصت المادة الأولى على الغرض من الاتفاقية من خلال وضع ركائز العلاقات التي تنشأ في مجال التعاون العسكري وتحديد أسس التعاون بين الطرفين.

وحددت المادة الثانية مجالات التعاون وهي 13:

1 - التعاون العسكري بين القوات المسلحة.
2 - التعليم والتأهيل العسكري.
3 - التدريب والتمارين العسكرية.
4 - الخدمات اللوجستية والإمداد والتموين.
5 - تبادل الخبراء والفنيين والمهنيين في مختلف المجالات العسكرية.
6 - المجالات العلمية والتكنولوجية.
7 - الاستخبارات العسكرية والأمن السيبراني.
8 - الأنظمة الإلكترونية والمعلوماتية والإتصالات.
9 - الطب العسكري.
10 - القضاء العسكري.
11 - التسليح والصناعات العسكرية.
12 - التوجيه المعنوي (الإعلام العسكري).
13 - تبادل الأنشطة في مختلف المجالات الرياضية والثقافية والاجتماعية.

وورد في البند 14 أيضاً أن التعاون يشمل أي مجالات أخرى يتفق عليها الطرفان في إطار تنفيذ الاتفاقية.

وأوضحت المادة الثالثة مبادئ التنفيذ حيث يؤخذ بالاعتبار المنفعة المشتركة واحتياجات الطرفين بشكل متساو عند تنفيذ الاتفاقية، وأن يقوم الطرفان بإعداد خطط سنوية تنفيذاً للأنشطة المشتركة عن طريق بروتوكولات وبرامج تنفيذية، وكذلك يتم تعزيز التعاون بين الطرفين من خلال تبادل الزيارات في جميع المستويات.

وتناولت المادة الرابعة تشكيل لجنة عسكرية مشتركة بين الطرفين لغرض تنفيذ وتنسيق التعاون في المجالات العسكرية كافة، من خلال تحديد مجالات التعاون الأساسية وتبادل المعلومات وطرح المقترحات ووجهات النظر والتوصيات وتقديمها للسلطات المختصة والإشراف الدوري عليها، وإبداء الرأي في البروتوكولات المنبثقة عن هذه الاتفاقية، وانعقاد الاجتماعات الطارئة أو الإضافية عند الحاجة.

لجنة عسكرية مشتركة بين الطرفين لتنفيذ التعاون في الاستخبارات العسكرية والأمن السيبراني والتسليح والتدريب

إعداد خطة سنوية للمنفعة المتبادلة واحتياجات الطرفين بشكل متساوٍ عن طريق بروتوكولات وبرامج تنفيذية محددة

وأوضحت المادة الخامسة التدابير المناسبة لحماية المعلومات والمواد السرية وأمن المعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال المهام بموجب التشريع الأمني المناسب، وأن يلتزم الطرفان بعدم نقل المستندات والمعلومات والمواد لأي طرف ثالث إلا بموافقة خطية مسبقة من الطرف الصادرة منه المعلومة، وأن يتم تحديد درجة سرية متعادلة للمعلومات والمستندات والمواد السرية المتبادلة ومنع الإفصاح عنها حتى بعد إنهاء هذه الاتفاقية.

وبيّنت المادة السادسة أن أحكام هذه الاتفاقية لا تخل بحقوق أو التزامات أي من الطرفين الناشئة عن المعاهدات والاتفاقيات الدولية الأخرى.

ونظمت المادة السابعة المسائل المالية على أساس مبدأ كل حالة بحالة على حده بحيث يتحمل كل طرف نفقاته الخاصة، كما يتحمل الطرف المستقبل تكاليف الإقامة والإعاشة والانتقالات الداخلية للوفود حتى تنفيذ الأنشطة المتفق عليها، وعلاج الحالات الطبية الطارئة، والنفقات المتعلقة بالأنشطة المختلفة إذا تم النص عليها في بروتوكولات ثنائية بين الطرفين.

وفق نموذج محدد ومعتمد مع الطلب منها إرفاق الاختصاصات لاحقاً

مجلس الخدمة المدنية يفوض «الديوان» باعتماد الهياكل التنظيمية المعدلة للجهات الحكومية

عصام الربيعان

وجه رئيس ديوان الخدمة المدنية د. عصام الربيعان كتبا لكل الجهات الحكومية أبلغها فيها أن مجلس الخدمة المدنية قرر الموافقة على تفويض ديوان الخدمة المدنية باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ اعتماد الهياكل التنظيمية لكل الجهات الحكومية، وفقاً للنموذج المحدَّد من قِبل مجلس الخدمة المدنية، والذي سيكون كالتالي :

- يتولى الإشراف على الجهاز الإداري في أعلى الهيكل التنظيمي وكيل الوزارة، على ألا يزيد عدد الوكلاء المساعدين التابعين له على وكيلين مساعدين.

- يختص الوكيل الأول بالإشراف والتخطيط والتوجيه للإدارات ذات العلاقة بالنشاط الأساسي للجهة، والوكيل المساعد الآخر يختص بالتخطيط والتوجيه للإدارات المساندة بجميع فروعها، المالية، والإدارية، والفنية، واللوجستية.

- يتبع كل وكيل مساعد مدير عام أو أكثر يتولى الإشراف والمتابعة على أعمال الإدارات التنفيذية التابعة له، ويُشرف الوكيل المساعد على وظيفة المدير العام، ويُعد رئيسا مباشرا له.

- الالتزام بأن يكون الهيكل التنظيمي منضبطا بناء على التوجه العام، بعدم التوسع في الهياكل التنظيمية.

وأوضح الربيعان بأنه ستتم إعادة النظر في الهياكل التنظيمية للجهات الحكومية وفقاً للنموذج المرفق المعتمد من مجلس الخدمة وإرساله للديوان مع مراعاة إرفاق الاختصاصات التنظيمية وفقاً للهيكل التنظيمي المعدَّل في وقت لاحق.

ديوان الخدمة المدنية

دعت إلى تجاهل المحاولات الاحتيالية والإبلاغ عنها

«الداخلية»: لا نطلب بيانات مصرفية عبر وسائل غير رسمية

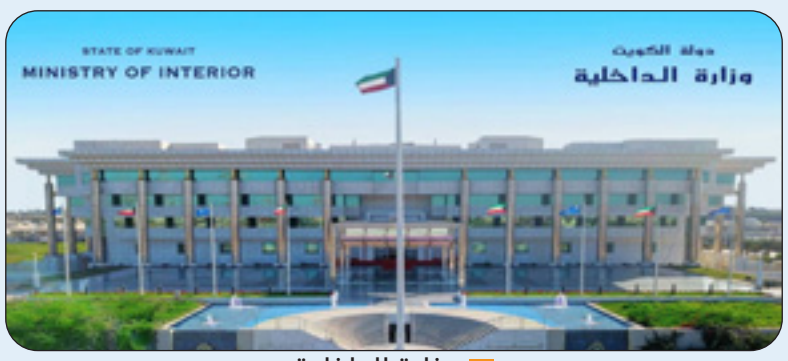

وزارة الداخلية

جددت وزارة الداخلية تأكيدها على أنها لا تطلب أي بيانات مصرفية من الأفراد عبر وسائل غير رسمية، مشددة على ضرورة تجاهل هذه المحاولات والإبلاغ عنها عبر القنوات الرسمية المعتمدة.

وقالت الوزارة في بيان نشرته «كونا» امس: تنفي وزارة الداخلية صلتها بوسائل احتيالية ومستندات مزورة ترسل باسمها لطلب معلومات مالية وأنها لا تطلب مثل هذه البينات.

ويأتي بيان وزارة الداخلية في أعقاب قيام محتالين بالتواصل هاتفيا مع مواطنين ومقيمين سواء عبر الاتصال المرئي أو المسموع وإبلاغهم بأنهم ضباط من وزارة الداخلية ويطلبون بيانات الأشخاص وتهديدهم بإلحاق الأذى ما لم يقوموا بتقديم كل ما يطلب منهم من بيانات بنكية وصولا الى طلب تصوير البطاقات البنكية من الوجهين، على أن تقوم هذه الشبكات الإجرامية بسرقة الأرصدة أو استغلال الحسابات في عمليات إجرامية أخرى.

«القوى العاملة»: لا مخالفات في الشهر الأول لتطبيق قرار حظر العمل وقت الظهيرة

الهيئة العامة للقوى العاملة

كشفت الهيئة العامة للقوى العاملة، أن فرق التفتيش الخاصة بالتفتيش على الأماكن المكشوفة تنفيذا لقرار حظر العمل وقت الظهيرة في الأماكن المكشوفة، قامت خلال شهر يوليو بالتفتيش على 60 موقعا وسجلت إنذارات بتلافي المخالفة في هذه المواقع على 33 عاملا يتبعون 30 شركة، مبينة في الوقت نفسه أنه في تفتيش الإعادة لم تسجل أي مخالفة من تلك المخالفات المذكورة.

وأهابت الهيئة بأصحاب الأعمال والعمالة بضرورة الالتزام بقرار حظر العمل وقت الظهيرة من الساعة 11 ظهرا إلى الساعة 4 عصرا حفاظا على سلامة العمالة وعدم تعرض أصحاب الأعمال للمساءلة القانونية.

وجددت التأكيد على أن الهدف من القرار ليس تخفيف ساعات العمل أو التأثير السلبي على المشاريع ويمكن الاستعاضة عن عمل الظهيرة في الصباح الباكر أو المساء.

"الإطفاء" تمكنت من السيطرة الكاملة عليه دون خسائر بشرية أو مادية

«الجمارك» فعّلت خطط الطوارئ بالتزامن مع حريق محدود في «النويصيب»

قالت الإدارة العامة للجمارك ان فرق الإطفاء العام تمكنت من السيطرة الكاملة على حريق محدود اندلع في ساحة الشاحنات داخل المنفذ، دون تسجيل أي خسائر بشرية أو مادية.

وذكرت في بيان عنها انه تم تفعيل خطط الطوارئ والتنسيق الفوري مع قوة الإطفاء العام، التي باشرت التعامل مع الحدث بسرعة واستجابت بكفاءة عالية، حيث تم احتواء الحريق بالكامل خلال وقت قياسي ومنع امتداده إلى باقي المواقع.

وتقدمت الإدارة العامة للجمارك بخالص الشكر إلى رجال قوة الإطفاء على جاهزيتهم العالية وسرعة استجابتهم، مما أسهم في السيطرة على الموقف بشكل آمن وفعال، مؤكدة استمرارها في رفع جاهزيتها في جميع المنافذ الجمركية وتعزيز التعاون مع الجهات المختصة لضمان سلامة الأرواح والممتلكات.

من جانب آخر، تمكنت الإدارة العامة للجمارك في ميناء الشويخ من ضبط شحنة قادمة من إحدى الدول الآسيوية، تحتوي على كميات كبيرة من مادة «التنباك» الممنوع استيرادها، حيث وصلت الشحنة على متن حاويتين بحجم 40 قدماً لكل منهما.

وخلال إجراءات التفتيش، اشتبه المفتشون في محتويات الشحنة، وعلى إثر ذلك تم اتخاذ الإجراءات اللازمة وإرسال عينات منها إلى الجهات المختصة لإعادة الفحص والتحليل، وتبيّن بعد الفحص أن الشحنة تحتوي على 581000 كيس من «التنباك» بوزن إجمالي بلغ 29.05 طن.

تعيين 30 مدققاً جمركياً تمكينا للكفاءات الوطنية

وزّعت الإدارة العامة للجمارك، أمس قرارات تعيين 30 موظفا جديدا في وظيفة مدقق جمركي، خلال فعالية أقيمت في مسرح الإدارة العامة للجمارك بمنطقة الشويخ "منطقة 3".

وشهدت الفعالية حضور عدد من مسؤولي الجمارك، حيث رحبوا بالموظفين الجدد بانضمامهم إلى صفوف العمل الجمركي، مؤكدين أهمية الدور الذي يقوم به المدقق الجمركي في حماية حدود الدولة، وتيسير حركة التجارة، وضمان الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها.